الأمم المتحدة

DP/2004/1

Distr.: General
31 October 2003
Arabic
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

**الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣**

٢٣-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

**المسائل التنظيمية**

## تقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣
## (٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، نيويورك)

## المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| أولا - المسائل التنظيمية | ١-٦ | ٢ |
| ثانيا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة | ٧-١٨ | ٣ |
| ثالثا - الصناديق الاستئمانية المواضيعية | ١٩-٣٥ | ٥ |
| رابعا - الإطار التمويلي المتعدد السنوات | ٣٦-٤٧ | ٨ |
| خامسا - التقييم | ٤٨-٦٠ | ١١ |
| سادسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها | ٦١-٦٤ | ١٤ |
| سابعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة . | ٦٥-٨٣ | ١٤ |
| ثامنا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة | ٨٥-٩٧ | ١٨ |
| تاسعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها | ٩٨-١٠٢ | ٢٢ |
| عاشرا - مسائل أخرى | ١٠٤ | ٢٣ |


031203 021203 03-59171 (A)

# أولا – المسائل التنظيمية

١ – عقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر في نيويورك. وفي هذه الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٣ (DP.2003/L.3 و Corr.1)، بصيغتهما المنقحة شفويا، والتقرير عن الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣ (DP/2003/25).

٢ – وأقر المجلس التنفيذي في المقرر ٢٠٠٣/٢٩ الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة التي سيعقدها المجلس في عام ٢٠٠٤.

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤: ٢٣ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤: ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (جنيف)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤: ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٣ – وأدرجت المقررات المتخذة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣ في الوثيقة DP/2004/2، التي يمكن الوصول إليها على موقع أمانة المجلس التنفيذي على شبكة الإنترنت عند www.undp.org/execbrd.

٤ – وأعرب رئيس المجلس ومدير البرنامج الإنمائي وأعضاء الوفود عن تعازيهم إزاء ما وقع من خسائر مفجعة بين موظفي الأمم المتحدة في بغداد، العراق. كما أعربوا عن تمنياتهم بالشفاء العاجل والكامل لمن أصيبوا في الهجوم.

٥ – وتكلم مدير البرنامج عن الرحلة التي قام بها مؤخرا إلى الأردن بغرض القيام بالمهمة المحزنة المتمثلة في استلام رفات الموظفين الذين لقوا حتفهم، ولزيارة الموظفين المصابين الذين تم إجلاؤهم من العراق. وأشار المدير بالاسم إلى كل من الزملاء الذين لقوا حتفهم من مكتب خدمات المشاريع وكل من الموظفين المصابين من البرنامج الإنمائي. وبعد ذلك التزم أعضاء الوفود الصمت للحظات تكريما للموظفين الذين سقطوا.

٦ – وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أعرب رئيس المجلس ومدير البرنامج الإنمائي والوفود عن تعازيهم إزاء الوفاة المأساوية غير المتوقعة للسيدة آن ليند، وزيرة خارجية السويد. والتزم أعضاء الوفود الصمت للحظات تكريما لذكراها.

## الجزء المتعلق بالبرنامج الإنمائي

## ثانيا – المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

٧ – أشادت الوفود بالبرنامج الإنمائي للنوعية العالية للتقرير الذي قدمه بشأن تقديرات ميزانية فترة السنتين، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (DP/2003/28)، والاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٢ (DP/2003/27 و Add.1)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية فترة السنتين، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (DP/2003/29)، والمعلومات المتعلقة بنفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ (DP/2003/30 و Add.1)، والتدابير الأمنية الإضافية المطلوبة لموظفي ومباني البرنامج الإنمائي (DP/2003/CRP.20). وأعربت عن ترحيبها بصفة خاصة بالبيان الاستهلالي الممتاز الذي أدلى به المدير المشارك للبرنامج بالنيابة عن مدير البرنامج. كما أشادت بالأمانة لما قامت به من تنظيم الاجتماعات غير الرسمية مع أعضاء المجلس التنفيذي قبل انعقاد الدورة.

٨ – ولاحظت الوفود أن الوثيقة DP/2003/28 المتعلقة بتقديرات ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ كانت موجزة وشاملة وعرضت استراتيجية واضحة. وأكدت على أن الميزانية كانت متسقة عموما مع الأهداف الاستراتيجية والمجالات ذات الأولوية المحددة في الإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/2003/32)؛ وأن المبادئ التي استند إليها في إعداد الميزانية وأسباب زيادة الميزانية وجيهة، وأن زيادة معدلات استرداد التكاليف تعد خطوة في الاتجاه الصحيح وذلك لكفالة إسهام الموارد الأخرى (غير الأساسية) إسهاما عادلا في تكاليف البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي.

٩ – وأعربت الوفود عن دعمهم للميزانية بالصيغة المقترحة في الوثيقة DP/2003/28، ولاحظت أن أحد الشروط الأساسية للوجود القوي للبرنامج الإنمائي على الصعيد القطري هو استمرار استقرار قاعدة موارده العادية. وأعربت، وفقا لذلك، عن تأييدها للاستثمار المقترح في الموارد البشرية وإدارة المعارف في المقر وعلى الصعيد القطري من أجل بناء شراكات، وتنسيق الجهود المؤسسية، وإرساء أساس لمنع وقوع الصراعات وعمليات ما بعد انتهاء الصراع. كما أعربت عن تأييدها للمفهوم المقترح المتمثل في وجود هيكل أساسي يمول من ميزانية الموارد العادية.

١٠ – وأعلن بعض الوفود عن زيادة مساهماتها في الموارد العادية في حين أكدت وفود أخرى أنها ستحتفظ بالمستويات الحالية. وإلى جانب ذلك، أعربت وفود عن رغبتها في: (أ) معرفة ما إذا كان ترفيع تصنيف الوظائف يستند إلى تغييرات موضوعية في مستوى المسؤوليات ونطاقها؛ (ب) الحصول على معلومات إضافية بشأن حساب استرداد التكاليف

وبشأن مفهوم الهيكل الأساسي؛ (ج) معرفة ما هي التدابير التي ستتخذ لضمان ألا تكون هناك آثار سلبية على برمجة الحد الأدنى المستهدف من تخصيص الأموال من الموارد الأساسية في حالة انخفاض الموارد الفعلية عن المبلغ المعتمد في الميزانية؛ (د) الحصول على معلومات إضافية بشأن التعاون بين البرنامج الإنمائي والقطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (هـ) فهم مدى التوافق بين الإبلاغ عن الميزانية وأنشطة الإبلاغ وفقا للإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات، وبخاصة فيما يتعلق بأهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

١١ - وأوصت الوفود ببذل قصارى الجهود لضمان ما يلي: (أ) ألا تدعم الموارد العادية البرامج الممولة من الموارد الأخرى (غير الأساسية)؛ (ب) إجراء تقييم بشأن مدى التوافق الاستراتيجي بين الموارد غير الأساسية والبرامج التابعة للبرنامج الإنمائي الممولة من الموارد العادية، وتعزيز البرامج المشتركة، وإدارة البرامج، وتعبئة الموارد المشتركة فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة؛ (ج) عند تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، رصد العلاقة بين مساهمات الموارد الأساسية وغير الأساسية؛ (د) تعزيز قدرة البرنامج الإنمائي على قياس كامل تكلفة الخدمات والإبلاغ عنها؛ (هـ) معالجة المسائل المتعلقة باسترداد التكاليف في سياق إطار تبسيط وتنسيق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك من أجل تحقيق الهدف العام المتمثل في الاتفاق على تعريف موحد للتكاليف البرنامجية والتكاليف الإدارية.

١٢ - وقد أفاد مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الإدارة أنه قد تم توفير معلومات إضافية بشأن حساب استرداد التكاليف. وذكر أن المنهجية المطبقة في تلك الممارسة متسقة مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتشبه إلى حد كبير المنهجية المستخدمة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وذكر أن التقرير المتعلق بدعم البرامج والميزانية مقدم للعلم فقط.

١٣ - وفيما يتعلق بإعادة تصنيف الوظائف، لاحظ المدير أن الممارسة لم تتبع منذ أكثر من عقد بالرغم من زيادة مسؤوليات المنسقين المقيمين والمديرين القطريين. وأفاد بأن هناك حالات أجريت فيها عملية إعادة تصنيف الوظائف بتخفيض الرتب.

١٤ - وذكر المدير أن مفهوم الهيكل الأساسي هو مفهوم جديد نسبيا، مشيرا إلى أنه ستجرى تعديلات عليه وفقا للدروس المستفادة. وسيبقى المجلس التنفيذي على علم بما يستجد من تطورات.

١٥ - وفيما يتصل بالعلاقة بين البرنامج الإنمائي والقطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات، اعترف المدير بأن البرنامج الإنمائي استفاد من القطاع الخاص من خلال المعاملة التفضيلية في شراء المعدات، ولكن لم تحدث أية تدفقات مالية. وقد أسفرت عملية إعادة

التشكيل على الصعيد القطري عن تحقيق وفورات استثمرت في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي أغراض التعلم لموظفي البرنامج الإنمائي.

١٦ - واختتم بيانه بأن طمأن الوفود على أن البرنامج الإنمائي سيبذل قصارى جهده لتحقيق المواءمة بين الأهداف الاستراتيجية للإطار التمويلي المتعدد السنوات وتخطيط الميزانية.

١٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٢/٢٠٠٣ بشأن ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٣/٢٠٠٣ بشأن ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

## ثالثا - الصناديق الاستئمانية المواضيعية

١٩ - وجهت الوفود الشكر إلى البرنامج الإنمائي للتقرير المتعلق بالصناديق الاستئمانية المواضيعية (DP/2003/31)، وأشادت بممثلي البرنامج الإنمائي لما قدموه من تقارير وعروض شاملة وغنية بالمعلومات.

٢٠ - وشددت الوفود على أن مفهوم الصناديق الاستئمانية المواضيعية يمثل ابتكارا هاما جرى استخدامه بصورة استراتيجية ومتسقة لتدعيم الأهداف الأساسية للبرنامج الإنمائي. وأوضحت تلك الوفود أن النتائج المالية ونتائج البرمجة الجاري استخدامها حاليا واعدة. وبالنظر إلى أهمية الصناديق الاستئمانية المواضيعية، اقترح بعض الوفود أن يجري رصدها عن كثب وإدراجها كبند ثابت في جدول أعمال دورات المجلس التنفيذي.

٢١ - واقترحت الوفود أن يتم عرض النتائج القطرية المبلغ عنها والمتعلقة بالصناديق الاستئمانية المواضيعية كجزء من نظام الإبلاغ للإطار التمويلي المتعدد السنوات لكي يتسنى توحيد النتائج التي يحققها خط الخدمات وتبسيط الإبلاغ والاتساق مع أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأوصت بأن ينحو التقرير السنوي للصناديق الاستئمانية المواضيعية بدرجة أكبر نحو الطابع التحليلي، مستعينا بالدروس المستفادة ومبينا كيفية تحقيق كل صندوق من الصناديق الاستئمانية المواضيعية لأهدافه المواضيعية.

٢٢ - وشددت الوفود على أن الصناديق الاستئمانية المواضيعية ينبغي أن تكمل الموارد الأساسية لا أن تتنافس معها أو تقوضها، حيث أن الموارد الأساسية ما زالت هي الأساس

الذي تقوم عليه المنظمة. كما أعربت عن توقعاتها بأن يسهم عدد أكبر من المانحين في الصناديق الاستئمانية المواضيعية، وأعربت عن أسفها لأنه لم يحصل سوى صندوقين استئمانيين مواضيعيين من بين الصناديق الاستئمانية المواضيعية الثمانية الموافق عليها على مساهمات كافية.

٢٣ - واقترحت الوفود أن يكون عدد الصناديق الاستئمانية المواضيعية متسقا مع عدد الأهداف في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، في حين ينبغي إلغاء الصناديق التي لم تجتذب أموالا كافية.

٢٤ - وأعربت الوفود بقوة عن قلقها إزاء قيام المانحين بتخصيص الأموال بشروط، الأمر الذي يعيق قدرة البرنامج الإنمائي على توخي المرونة والنظرة الاستراتيجية عند تخصيص الأموال. كما أعربت عن أسفها من أن القدر الأكبر من الموارد المتوافرة في الصناديق الاستئمانية المواضيعية - نحو ثلاثة أرباعها - مخصصة لبلدان أو مشاريع معينة، ولكنها أعربت عن تفهما للطابع الخاص لهذه التخصيصات، ولا سيما فيما يتعلق بالصناديق الاستئمانية المواضيعية لمنع الأزمات وتحقيق الانتعاش.

٢٥ - وفي حين لاحظت الوفود أن عملية التخصيص قد تحسنت واتسمت بقدر أكبر من الشفافية، فإنها شددت على أنه لتحسين فعاليتها ينبغي بذل جهود لزيادة التنسيق والتساوق بين الصناديق الاستئمانية المواضيعية.

٢٦ - كما اقترحت الوفود بذل جهود لتجنب التنافس على الأموال مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، التي تعالج مواضيع مماثلة.

٢٧ - وبصفة عامة، أيدت الوفود بقوة الصناديق الاستئمانية المواضيعية وستواصل تقديم مساهماتها في حدود قدراتها.

٢٨ - وفي معرض الرد، أوضح مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية أن البرنامج الإنمائي سيواصل العمل من أجل تحسين أداء وإدارة الصناديق الاستئمانية المواضيعية. كما أعرب عن اتفاقه مع الوفود بشأن التوصية التي تدعو إلى أن تكون تقارير الصناديق الاستئمانية المواضيعية في المستقبل مبسطة ومتكاملة مع تقارير الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٢٩ - وأوضح أن تكاليف المعاملات مرتفعة بالنسبة إلى حجم الصناديق الاستئمانية المواضيعية - فكلما قل حجم الصناديق الاستئمانية المواضيعية ارتفعت تكاليف إدارتها.

كما أوضح أن تكاليف المعاملات الداخلية التي يتحملها البرنامج الإنمائي مرتبطة بعملية الاختيار والتخصيص، وهي العملية المصممة لكفالة استخدام الموارد الموكولة إلى البرنامج الإنمائي من أجل تنفيذ المبادرات التي تتسم بأقصى قدر من الطابع الاستراتيجي والحفاز. ومن شأن تزايد الخبرات أن يتيح إمكانية تنسيق العملية، مما سيؤدي بالتالي إلى تخفيض تكاليف المعاملات وتحسين كفاءة وفعالية مرفق الصناديق الاستئمانية المواضيعية. وذكر أنه سيتم اعتبارا من عام ٢٠٠٤ المواءمة بين عدد من الصناديق الاستئمانية المواضيعية وعدد من الأهداف في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

٣٠ - وذكرت مساعدة مدير برنامج ومديرة مكتب منع الأزمات والإنعاش أن تكاليف المعاملات فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني المواضيعي لمنع الأزمات والإنعاش مرتفعة لأن موارد الصناديق الاستئمانية المواضيعية لا يجري تخصيصها من خلال عمليات اختيار وتخصيص، وأنها مبرمجة بصورة مشتركة مع مبادرات المكاتب القطرية القائمة. وتتيح الترتيبات المتبعة إجراء عملية البرمجة مع التقدم في سير العملية. كما ذكرت أنه نتيجة للمبادرات الخاصة الجارية في أفغانستان، خُصص القدر الأكبر من الموارد لذلك البلد. والدروس المستفادة من أفغانستان يجري تطبيقها على بلدان أخرى، مثل غينيا - بيساو، حيث عمل مكتب منع الأزمات والإنعاش بالتعاون مع بعثة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وساعد ذلك البلد في تصميم خيارات تعبئة الموارد. كما قام البرنامج الإنمائي بتصميم آلية للمساعدة في دفع مرتبات الموظفين المدنيين في غينيا - بيساو، ولكن المانحين لم يمولوا تلك الآلية. وهناك نموذج مماثل يجري استخدامه لإنشاء مرفق مماثل في ليبريا، يتوقع أن يتلقى دعما من الجهات المانحة.

٣١ - وذكرت مساعدة مدير البرنامج أن مكتبها يملك أيضا موارده الأساسية الخاصة به، التي يمكن عند الحاجة تخصيصها على وجه السرعة للإغاثة العاجلة في حالات الكوارث الطبيعية على سبيل المثال. ويمكن للمساعدة في مجال المتابعة بعد ذلك أن تلجأ إلى هدف آخر لتخصيص الأموال من الموارد الأساسية (TRAC-3) والصناديق الاستئمانية المواضيعية للبدء في تنفيذ البرامج وتعبئة موارد إضافية في وقت لاحق.

٣٢ - وفيما يتعلق بالإبلاغ، ذكرت أن المكتب يصدر تقريرا شاملا واحدا في السنة، يستجيب لكل من متطلبات الإبلاغ المالي والتحليلي للمانحين.

٣٣ - ولاحظت مديرة شعبة تعبئة الموارد أن الصناديق الاستئمانية المواضيعية تعتبر جزءا من ترتيب ثلاثي الطبقات: الموارد الأساسية؛ والشراكات على الصعيد القطري؛ والصناديق الاستئمانية المواضيعية. وذكرت أن البرنامج الإنمائي عمل باتساق على ضمان حماية الموارد

الأساسية. وأوضحت أن الأسلوب الذي تتواءم فيه الصناديق الاستئمانية المواضيعية مع أنواع التمويل الأخرى يثير قضية أساسية تتمثل في كيفية تكامل جهود البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري مع غيره من الأطراف الفاعلة. وفيما يتعلق بمشاركة الجهات المانحة، زاد عدد الجهات المانحة التي انضمت إلى البرنامج الإنمائي من خلال الصناديق الاستئمانية المواضيعية، وإن كان بصورة بطيئة. وطُلب إلى الجهات المانحة تجنب التخصيص عند تقديم الموارد لكي يتسنى للبرنامج الإنمائي أن تتوفر له المرونة الكافية لتخصيصها وفقا لأولويات المنظمة دعما للبلدان التي توجد بها برامج.

٣٤ - وقد جرى الإبلاغ عن أنشطة الصناديق الاستئمانية المواضيعية من خلال نظام الإدارة القائمة على النتائج. ويعد الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، مبررا منطقيا جيدا لتقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي في المستقبل.

٣٥ - واختتمت المديرة بيانها بأن لاحظت أن المكاتب القطرية في معظم الحالات تعمل مع الحكومات لوضع برامج شاملة دون التمييز بين مصادر التمويل. ويسعى الإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى ضم جميع الأنشطة سويا في مجموعة واحدة من البرامج الممولة من مصادر مختلفة. ومن ثم، فإن موارد الصناديق الاستئمانية المواضيعية لا يجري تخصيصها بمعزل عن مصادر التمويل الأخرى.

## رابعا - الإطار التمويلي المتعدد السنوات

٣٦ - بحثت الوفود الإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2003/32. وهنأت البرنامج الإنمائي على التقرير الرائع وعلى البيانات المميزة الغنية بالمعلومات التي أدلى بها كل من المدير ومدير البرنامج المعاون.

٣٧ - وأثنت الوفود على الأمانة لتنظيمها اجتماعات ومشاورات غير رسمية على مختلف المستويات مما يسّر إجراء مناقشات مثمرة قبيل الدورة. وأكدت على أن الإطار أصبح مبسطا أكثر وأكثر تركيزا وسهولة من سابقه. ورحبت بالتوازن في التقليل من الأهداف وخطوط الخدمات.

٣٨ - وأكدت الوفود على: (أ) ضرورة أن يبقى التخفيف من حدة الفقر والأهداف الإنمائية للألفية من الأهداف الرئيسية للبرنامج الإنمائي؛ (ب) ضرورة أن يأخذ تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات في الاعتبار أولويات واستراتيجيات تنمية البرنامج القطري؛ (ج) ضرورة أن يولي البرنامج الإنمائي اهتماما خاصا لكفالة أن تتلاءم ورقات استراتيجية الحد من الفقر مع الأهداف الإنمائية للألفية؛ (د) إن للقدرة على التنمية دور خاص في دعم

البرنامج الإنمائي في الأهداف الإنمائية للألفية وذلك، في جملة أمور، بتعزيز الملكية الوطنية، التي يمكنها بدورها أن تحسِّن من كفاءة نتائج التنمية؛ (هـ) ينبغي أن يقترن العمل النظري بالجهود العملية بحيث يمكن الإفادة عن المشورة المتعلقة بالسياسات العامة بانتظام بالممارسة وبالعكس؛ (و) ضرورة أن يستجيب الإطار التمويلي المتعدد السنوات لطلبات الهيئات الحكومية الدولية على النحو المبين في الأهداف الإنمائية للألفية، وفي مؤتمر تمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فضلا عن الجهود الإقليمية المبذولة مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من قِبل الاتحاد الأفريقي؛ (ز) ضرورة أن تكون المصطلحات الواردة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات متسقة مع المصطلحات الواردة في الوثائق الحكومية الدولية؛ (ح) أن تعكس الزيادة في الموارد العادية في السنوات القليلة الأخيرة صورة البرنامج الإنمائي المحسّنة وفعالية وكفاءة أدائه، بفضل برنامجه الإصلاحي؛ و (ط) الحاجة إلى موارد عادية متوقعة ومستدامة وكافية لكي يتمكن البرنامج الإنمائي من تقديم مساعدة تتناسب مع طلبات البرنامج القطري وتحسَّن من قدرة البرنامج على تقديم خدماته على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

٣٩ - وطلبت الوفود توضيحا بشأن خطة البرنامج الإنمائي المزمعة بشأن تقديم التقارير المتعلقة بالأداء وما هي المؤشرات التي ستستخدم لقياس تأثير البرنامج والدروس المستفادة. ورحبت بالفرصة المتاحة لمناقشة هذه المسائل في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وطلبت الوفود كذلك مزيدا من التوضيح بشأن العلاقة بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات والاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (E/1998/48)، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر وبرنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا، فضلا عن الصلات بين أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات وتعبئة الموارد واستراتيجيات الإدارة.

٤٠ - ولاحظ بعض الوفود أنه يمكن زيادة التركيز على الأهداف وخطوط الخدمات. ولاحظت وفود أخرى ضرورة أن تتوافق اعتبارات التركيز مع المرونة اللازمة للاستجابة لطلب البرنامج القطري الناشئ. واعتبرت وفود أخرى أن توازن الأهداف وخطوط الخدمات الحالية يعكس تركيزا وطلبا ملائمين. وقالت إنه ينبغي أن يظل المنظور الجنساني يحظى بأولوية الاهتمام في التعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وضرورة أن يستمر التشجيع على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتمويله على نحو كاف. وينبغي أن تُدرك آلية التنسيق على الصعيد القطري أهمية دور الحكومة. وينبغي أن يسير وضع البرامج والتمويل جنبا إلى جنب على نحو ملائم. وقالت الوفود إنه يجب تعزيز

نظام المنسق المقيم لمعالجة المسؤوليات المتزايدة بشكل أفضل، من قبيل دعم ورقات استراتيجية الحد من الفقر والبرمجة المشتركة. وينبغي تشجيع التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية وتعزيزها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٤١ - وشكر مدير البرنامج المعاون الوفود على تعليقاتها الإيجابية المتعلقة بالنوعية والتركيز والتوازن بين الأهداف المخفضة وخطوط الخدمات في الإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ووافق على أن الإطار هو وثيقة حية وسيتم تعديله وضبطه لمعالجة طلبات البرامج القطرية والكيانات الإقليمية، ومراعاة التطورات الأخرى في مجالات من قبيل الطاقة والبيئة. وقال إن البرنامج سيواصل وضع الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية في قمة سلّم أولوياته. وسيتم إجراء مشاورات نشطة مع أصحاب المصالح لكفالة أن تقوم السلطات الوطنية بتصميم وامتلاك البرامج. وقال إن النهج الابتكارية بشأن مؤشرات قياس النتائج وأثرها وتقديم تقارير بشأنها قيد النظر في البرنامج الإنمائي. وسيقدم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٤.

٤٢ - وشكر مدير البرنامج المعاون الوفود التي أعلنت عن زيادة مساهماتها في الموارد العادية وناشد الوفود الأخرى أن تفعل ذات الشيء لكفالة قاعدة كافية من الموارد التي من شأنها أن تمكّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الوفاء بمتطلبات البرامج القطرية.

٤٣ - وذكّر الوفود بأن البرنامج الإنمائي يشارك منذ عهد بعيد في برامج مكافحة الفقر، وقد استفيد من خبرته في التقييمات المتعلقة بالفقر وفي صياغة برامج لمكافحة الفقر. وقد أتيحت هذه الخبرة إلى البلدان المشاركة في إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وأضاف أن البرنامج الإنمائي اكتسب مصداقية في بناء الشراكات والعمليات التشاركية الواسعة النطاق والتي أصبحت على درجة بالغة من الأهمية في عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وقال إن دور البرنامج الإنمائي كمنسق للأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري هو دور أساسي في توطيد الصلات بين الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٤٤ - وكرر مدير البرنامج المعاون أن الغرض من العمل النظري يكمن في إقامة صلة بين السياسات العامة والمشاريع التي لم تكن موجودة من قبل. وأكد على أن المشاريع وحدها، في غياب إطار للسياسات، لن تحل تحديات الفقر. لذلك فإن اعتماد نهج نظري لا يعني التخلي عن الأنشطة العملية، بل ربط الاثنين بطريقة تعزز الواحدة الأخرى.

٤٥ - وأفاد مدير البرنامج المعاون أعضاء المجلس التنفيذي بأن مسألة معالجة نظام المنسق المقيم على نحو ملائم لا تزال قيد المناقشة؛ وأنه سيتم إعلام المجلس بآخر التطورات. وشدد أيضا على أن نظام المنسق المقيم سيظل حجر الزاوية في جدول أعمال إصلاح البرنامج.

٤٦ - ولاحظ مدير البرنامج المعاون أنه رغم أن الجنسانية ليست هدفا منفصلا من أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات، فإن تعميم مراعاة المنظور الجنساني سيظل يحتل سُلَّم الأولويات في جميع جوانب أعمال البرنامج في المقر وعلى المستوى القطري. وسيواصل البرنامج الإنمائي، من خلال الوحدة الجنسانية التابعة له، عمله بشكل وثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لكفالة أن تحظى المسائل الجنسانية بالاهتمام التي تستحقه.

٤٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٣/٢٤ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

## خامسا - التقييم

٤٨ - أثنت الوفود بالغ الثناء على البرنامج الإنمائي لإصداره تقارير متماسكة جيدة الأسلوب وفي حينها، بما في ذلك التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم (DP/2003/33)، والموجز التنفيذي للتقرير المتعلق بتقييم تقارير الأهداف الإنمائية للألفية ومذكرة مدير البرنامج عن تقييم تقارير الأهداف الإنمائية للألفية (DP/2003/41) ورد الإدارة على تقييم دور البرنامج الإنمائي في عملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر (DP/2003/35). ورحبت الوفود بالتقدم المحرز في وضع طرائق منهجية وتحليلية. ووافقت على الأسلوب المنهجي في تقسيم الرصد والتقييم إلى برامج وفئات قطرية وتنظيمية، ورحبت بإدخال تقييمات استراتيجية على المستوى القطري مثل تقييم نتائج التنمية.

٤٩ - وأيدت الوفود كذلك الاهتمام الشديد الموجه إلى توافق ورقة استراتيجية الحد من الفقر مع الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة فيما يتعلق بنظامي الرصد والإبلاغ على الصعيد القطري والشراكة المتطورة بين مؤسسات الأمم المتحدة والحكومات فضلا عن الجهات المانحة والبرامج القطرية. وقد أثني كذلك على الشراكة مع القطاع الخاص.

٥٠ - وأعربت الوفود عن تقديرها للصلات القائمة بين السياسات العامة والأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري وللجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بشأن المعرفة والتعلم في الأمم المتحدة وبينها وبين الجهات المانحة الثنائية.

٥١ - وشددت الوفود على أهمية استخدام نتائج التقييم في عملية اتخاذ القرار. وأكدت كذلك على أهمية المشاركة الواسعة النطاق في عملية الأهداف الإنمائية للألفية، بمشاركة

منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المهمشة. ولاحظت الوفود أن مكتب التقييم قد يكون آخذا في التوسع أكثر مما ينبغي مما قد يؤدي إلى ضعف فعاليته وكفاءته. وأشارت الوفود إلى ضرورة الحرص على الحصول على إحصاءات دقيقة وآنية بالتعاون مع السلطات الوطنية. وقد يكون بناء القدرات على الصعيد الوطني بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة مثل البنك الدولي مفيدا في هذا المجال. كما دعت الوفود البرنامج الإنمائي إلى إجراء مزيد من التقييمات من النمط المؤسسي. وطلبت مزيدا من المعلومات بشأن ما يمكن عمله لتضييق الفجوة في قدرة التقييم على الصعيد الوطني؛ وكيفية تنفيذ مبادرة تقييم نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وعدم التركيز على تقييم الأعمال المتعلقة بمنع نشوب الصراعات والانتعاش والجنسانية والأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات الأمم المتحدة مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومتطوعي الأمم المتحدة؛ وما تم إنجازه على صعيد المقر لتعزيز القدرة بشأن إدخال نتائج التقييم في عمليات صنع القرار وصياغة برامج جديدة.

٥٢ - وأعربت الوفود عن رغبتها في الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الأهداف المميزة لتقارير ورقات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية وتقرير التنمية البشرية وأعربت عن رغبتها كذلك في معرفة إمكانية إتاحة موجز يتألف من صفحة واحدة إلى أعضاء المجلس التنفيذي عن أهداف هذه التقارير.

٥٣ - واعتبرت الوفود أن التقرير عن ورقات استراتيجية الحد من الفقر محفز على التفكير. ولاحظت تطور الشراكات مع مؤسسات الأمم المتحدة والحكومات والجهات المانحة. وأوصت بأن يقوم البنك الدولي برصد إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر وتعزيز الصلات بين الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر على نحو أكبر.

٥٤ - وردا على ذلك، ذكر مدير مكتب التقييم بالنيابة أن المكتب يقوم بتوزيع الدروس المستفادة على البرنامج الإنمائي برمته، بما في ذلك الفريق التنفيذي، حيث يتم مناقشة نتائج التقييم الرئيسية وما هو متوقع من البرنامج. وتم تجميع المعلومات من عمليات التقييم وصدرت في منشور بعنوان ''Essentials'' يصدره البرنامج الإنمائي يتناول الدروس المستفادة القائمة على أساس الأدلة التقييمية. وبالإضافة إلى ذلك، تمت مناقشة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالتقييم على نحو منتظم من خلال شبكة EvalNet وشبكات أخرى تابعة للبرنامج. وفي معظم الأحيان، تم إصدار منشورات عن المعارف التقييمية على هيئة أسئلة وأجوبة لتحقيق الغاية المرجوة منها للأغراض التنفيذية.

٥٥ - وأضاف أن مكتب التقييم وضع نظاما للتعقب بهدف الحصول على معلومات من المكاتب القطرية عن إجراءات متابعة التوصيات المتعلقة بالتقييم، لا سيما تقييم النتائج. وقد تعزز التبادل العام للمعلومات من خلال موقع مكتب التقييم على الشبكة الذي يتضمن تقارير التقييم والاختصاص وخطط التقييم، إلى جانب وثائق أخرى ذات صلة.

٥٦ - وقُدمت أيضا عروض دورية لمكاتب البرنامج الإنمائي وفي المرافق دون الإقليمية للموارد. وأفاد أيضا أن مكتب التقييم، سعيا منه إلى تحسين قدراته على التقييم، نظم حلقات عمل للرصد والتقييم في بوليفيا وتونس وفيجي وكوبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما عُقدت اجتماعات من بعد واجتماعات باستخدام الفيديو. ووضع مكتب التقييم نموذجا تدريبيا متكاملا للإدارة على أساس النتائج، استخدمه مركز موارد التعلم التابع للبرنامج. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣، سيقيِّم المكتب نوعية نتائج التقييم ويضع توصيات حول كيفية تحسين منهجيات الرصد والتقييم. ورغم تحويل المسؤولية عن تطبيق منهجية الإدارة على أساس النتائج إلى فريق دعم العمليات، واصل مكتب التقييم تقديم الدعم التقني.

٥٧ - وشدد على أن بناء القدرات ما زال يشكل العنصر الأساسي في أنشطة مكتب التقييم. بيد أن طلبات البرامج القطرية للتدريب على هذه المنهجية فاقت قدرة المكتب. لذا بات مكتب التقييم يتطلب اتباع نهج ينحو بدرجة أكبر نحو الطابع الاستراتيجي في تقديم خدماته، يتضمن تنظيم دورات للتدريب على الرصد والتقييم على المستوى الإقليمي وبالاقتران مع دورات أخرى تنظمها المنظمات أو البلدان.

٥٨ - وأفاد المدير بالنيابة عن إجراء تقييم لحالات الأزمات وحالات ما بعد انتهاء الصراع في عام ٢٠٠٢. وشاطر أعضاء الوفود الرأي بأن استخدام بيانات دقيقة وحديثة أمر أساسي. وتضمنت خطة العمل للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ سلسلة من الدراسات والنواتج المتعلقة بالتعلم من الدروس بشأن حالات ما بعد انتهاء الصراع. ولاحظ أن مكتب التقييم أصدر في عام ٢٠٠٣، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب السياسات الإنمائية طبعة خاصة بعنوان Essentials تعنى بالشؤون الجنسانية في حالات الصراع. وحظي تعميم المنظور الجنساني بقدر أكبر من التركيز داخل البرنامج الإنمائي في جميع جوانب ما ينفذه من برامج.

٥٩ - واختتم المدير بالنيابة كلمته بأن لاحظ أنه قد أُدرج في خطة العمل للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ تقييم داخلي للسياسات الاستراتيجية ولإدارة المعارف في البرنامج الإنمائي. وسيجري التقييمان من منظور التعلم.

٦٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٥/٢٠٠٣ بشأن تقييم البرنامج الإنمائي.

## سادسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٦١ - استعرضت الوفود مشاريع وثائق البرامج القطرية لكل من جمهورية أفريقيا الوسطى (DP/DCP/CAF/1) وجمهورية الكونغو (DP/DCP/PRC/1) وسيراليون (DP/DCP/SIL/1) وليتوانيا (DP/DCP/LIT/1) وبولندا (DP/DCP/POL/1). وكانت التعليقات خاصة بكل بلد وستحيلها المكاتب المعنية إلى البلدان المعنية على الفور. وفي حال موافقة الحكومات المعنية، ستُعرَض البرامج القطرية المنقحة على مواقع المكاتب الإقليمية على شبكة الإنترنت مع وصلة إحالة مباشرة بموقع أمانة المجلس التنفيذي على الشبكة بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٦٢ - وأحاطت الوفود علما بمذكرة مدير البرنامج بشأن المساعدة التي سيقدمها البرنامج الإنمائي إلى أفغانستان (DP/2003/36) حسب كل حالة على حدة للفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وخلال المناقشات المتعلقة بالمساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي إلى أفغانستان، أدلى وزير إعادة تأهيل الريف وتنميته ببيان أمام المجلس التنفيذي، أعقبته جلسة إحاطة غير رسمية قدمها الوزير جذبت عددا كبيرا من الحضور.

٦٣ - وأقرت الوفود تمديد إطار التعاون القطري الثاني لبيرو لمدة سنتين (DP/2003/37/Rev.1). وأحاطت علما بالتمديد لمدة سنة واحدة لإطاري التعاون القطري الثانيين للبوسنة والهرسك وشيلي (DP/2003/37/Rev.1).

٦٤ - وأحاط المجلس علما بالتقرير الشفوي المقدم من الممثل المقيم المعني بالمساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي إلى ميانمار.

## سابعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

٦٥ - هنأ رئيس المجلس التنفيذي ومدير البرنامج الإنمائي والوفود السيد نايجل فيشر على تعيينه مديرا تنفيذيا جديدا لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. كما أثنوا عليه للتقرير الشامل الذي قدمه عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والتقرير عن مستوى الاحتياطي التشغيلي (DP/2003/38)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥،

والتقرير عن مستوى الاحتياطي التشغيلي (DP/2003/39)، والتقرير النهائي عن الاستعراض المستقل (DP/2003/40)، وعملية تغيير الإدارة.

٦٦ - ولاحظوا بتفاؤل حذر أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد يكون قادرا على توليد فائض وتحويله إلى الاحتياطي التشغيلي بنهاية عام ٢٠٠٣.

٦٧ - وبصرف النظر عن ذلك، أعربت الوفود عن القلق حيال التوقعات المثيرة للمخاوف لعام ٢٠٠٤ فيما يتعلق بالإنجاز. وأيدوا بقوة التزام المدير التنفيذي بإيلاء الحيازات الجديدة أولوية فورية وقصوى بهدف عكس هذا الوضع.

٦٨ - وبالإشارة إلى التقرير المتعلق بالاستعراض المستقل (DP/2003/40)، شددت الوفود على أهمية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بوصفه جهة لتقديم الخدمات إلى منظومة الأمم المتحدة تتسم بالاستقلالية والفعالية والكفاءة، وأثنت على المدير التنفيذي لإسراعه في وضع إطار لإدخال تغييرات هيكلية وإدارية ونظمية على وجه السرعة، ولإرساء أساس قابل للاستمرار يسمح بدمجه ونموه ككيان ذاتي التمويل. وطُلب إدخال طائفة واسعة من الإصلاحات التنظيمية بغية خفض التكاليف وتحسين الفعالية. وناشدت الوفود أيضا منظومة الأمم المتحدة الاستفادة من خدمات المكتب.

٦٩ - واتفقت الوفود أيضا على أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يلزم أن يركز على مجاراة احتياجات عملائه الآخذة في التطور فضلا عن توسيع قاعدة عملائه في إطار منظومة الأمم المتحدة. وسيستلزم هذا الأمر جملة أمور منها إعادة النظر في معاييره لتحديد الرسوم، وطرائق وهيكل تقديم الخدمات، بما يعكس على أفضل وجه اتباع نهج يضع العملاء نصب عينيه. وشددت الوفود أيضا على ضرورة إجراء استعراض شامل لجمل مهام المنظمة وولايتها. وينبغي لهذه المسألة أن تخضع لإجراء مشاورات بين الدورات ولنظر المجلس فيها في دورته العادية الأولى والدورة السنوية لعام ٢٠٠٤.

٧٠ - وأيدت الوفود فكرة توسيع نطاق الفرص التجارية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إطار منظومة الأمم المتحدة ومع البنك الدولي. كما أثيرت مسألة دراسة فرص تقديم الخدمات لمصارف التنمية الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى. وأُعرِب عن وجهات نظر متباينة بشأن مسألة قيام المكتب بتقديم الخدمات مباشرة إلى الحكومات في مجالات اختصاصه.

٧١ - واقترحت الوفود مواصلة مناقشةَ قضية المهام والولاية ولفتَ انتباه المجلس التنفيذي إليها في مطلع عام ٢٠٠٤.

٧٢ - وأعربت الوفود أيضا عن رغبتها في الاستماع إلى رئيسي البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع حول الطريقة التي يعتزمان بها تنشيط علاقتهما.

٧٣ - وأعربت الوفود عن الرغبة في إطلاعها على ما يستجد من تطورات عن طريق المشاورات غير الرسمية التي ستجرى من الآن وحتى انعقاد الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وخلال تلك الدورة، سيجرى استعراض رسمي للوضع المالي للمكتب، وللتقدم المحرز، وللخطط الإضافية الهادفة إلى تطبيق تدابير التغيير، كما ستُعرَض مقترحات بشأن تمويل عملية التغيير.

٧٤ - وأكد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في معرض رده، قلقه إزاء الاحتمالات فيما يتعلق بالحيازات التجارية في عام ٢٠٠٤. ولاحظ أن العقود المضمونة توازي حاليا نصف العقود التي تحتاج إليها المنظمة للبقاء دون مشاكل مالية. وأبلغ المجلس التنفيذي أنه شرع في الاضطلاع بجهود تهدف إلى المحافظة على الأعمال التجارية الموجودة واستطلاع فرص جديدة مع العملاء الحاليين والجدد. وأعرب عن اعتقاده أن المكتب قادر على الاستمرار كنموذج ذاتي التمويل إلا أنه يستلزم: (أ) سرعة زيادة الحيازات التجارية؛ (ب) زيادة التركيز على فهم احتياجات العملاء؛ (ج) هيكل لتحديد الرسوم يتسم بالشفافية والقدرة التنافسية؛ (د) تدابير داخلية للحد من التكاليف.

٧٥ - ولاحظ أن مكتب خدمات المشاريع وضع على رأس أولوياته ضرورة اتباع سياسة تقوم على مراعاة احتياجات واهتمامات العملاء من حيث التكاليف والنوعية وإجراءات التسعير التنافسية والشفافة، على نحو ما أوصى به تقرير الاستعراض المستقل (DP/2003/40). وشدد أيضا على ضرورة تكيف المكتب بشكل أفضل مع بيئة عملائه وولاياتهم الآخذتين في التطور.

٧٦ - وأفاد المدير التنفيذي بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والبنك الدولي يتعاونان بالفعل ويعكفان على وضع اللمسات النهائية لعلاقة العمل التي تربطهما. كما يجري استكشاف إمكانات التعاون مع مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف البلدان الأمريكية. ويقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، بالفعل خدمات للأنشطة التي يمولها مصرف التنمية الأفريقي. وأفاد كذلك بأن مكتب خدمات المشاريع يستطلع، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، كيفية الانتفاع بالموارد والقروض التي تقدمها المصارف الإنمائية الإقليمية.

٧٧ - وأكد على ضرورة أن يتسم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالكفاءة والقدرة التنافسية والشفافية في ترتيبات التسعير التي يتبعها كمنظمة كيما يتمكن من خدمة

منظمات الأمم المتحدة على النحو الذي دعا إليه الأمين العام في الوثيقة DP/2003/40، وأيده في ذلك أعضاء المجلس.

٧٨ - وأشار المدير التنفيذي إلى الضرورة الملحة التي أعربت عنها الوفود لمعالجة مسألة ولاية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومركزه القانوني. وذكر أنه سيبدأ عما قريب في إجراء مباحثات مع عملاء مكتب خدمات المشاريع بشأن ولاية المكتب، وذلك من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في جو يتسم بالانفتاح والشفافية.

٧٩ - وأفاد أن هناك بالفعل خريطة للطريق من أجل التغيير-وما يلزم اتخاذه هو التنفيذ المبكر للعناصر التي تمكن مكتب خدمات المشاريع من مباشرة مهامه مع الشروع في الوقت نفسه في إجراء حوار بشأن المسائل التي تتسم بقدر أكبر من التعقيد. وقال إن التقرير الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى، التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، سوف يتضمن العمل الذي تم إنجازه، والعمل الجاري حاليا، وخطة العمل المقترحة لعام ٢٠٠٤، والميزانية المطلوبة. وسيتمكن المجلس في دورته السنوية التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، من مناقشة المسائل المتصلة بولاية ومهمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٨٠ - وأفاد رئيس لجنة التنسيق الإدارية أن هناك بالفعل علاقة عمل جيدة بين اللجنة والمدير التنفيذي، وذكر أن التقرير المتعلق بالاستعراض المستقل فيما يخص النموذج التجاري والمسائل ذات الصلة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - تعليقات المدير التنفيذي (DP/2003/CRP.19) - يعكس الآراء المشتركة للجنة التنسيق الإدارية والمدير التنفيذي. وأيد الرئيس الفكرة الداعية إلى توسيع مكتب خدمات المشاريع لقاعدة عملائه على أن لا يتم ذلك بطريقة سائبة تسمح للحكومات العمل بصفة عملاء مباشرين. وأوضح أن تطورا من هذا النوع قد يقوض القاعدة العريضة للعلاقات التي تربط مكتب خدمات المشاريع بمنظمات الأمم المتحدة الأخرى. وشدد على الحاجة للتفكير مليا في كيفية توسيع قاعدة عملاء مكتب خدمات المشاريع دون التسبب في نتائج ضارة وغير مقصودة. وقال إنه سيجري بحث هذه المسألة في لجنة التنسيق الإدارية، وسوف يتم إطلاع المجلس على حصيلة المناقشة.

٨١ - وأشار الرئيس إلى ضرورة قيام الطرفين كليهما أي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإصلاحات لتحسين العلاقة بينهما. وتحقيقا لذلك الغرض، دعا مدير البرنامج الإنمائي المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع إلى حضور الاجتماع العالمي للممثلين المقيمين الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، والتحدث أمام إحدى الدورات التي ستعقد على هامش ذلك الاجتماع وتولي رئاستها. وأفاد أيضا أنه

ناقش مع كبار زملائه في البرنامج الإنمائي نموذجا تجاريا للعلاقة بين البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع، يعتبر مقبولا لمجتمع المانحين الحريص على التكلفة. وهذا يستتبع بدوره، في جملة أمور، اعتماد ترتيب يكفل بأن تعكس حصة التكاليف الثابتة الموزعة بين المنظمتين حصة العمل الذي تسهم به كلتاهما في إدارة المشاريع. وأوضح أن المنظمتين ملتزمتان بالتوصل إلى ترتيب متفق عليه بينهما.

٨٢ - وأفاد أن الأمين العام يتوقع من بقية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المكتب، لكن هذا يتطلب تخطي بعض عناصر المقاومة.

٨٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٣/٢٦ المتعلق بتقديرات الميزانية المنقحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والتقرير المتعلق بمستوى الاحتياطي التشغيلي.

٨٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٣/٢٧ المتعلق بالاستعراض المستقل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

## ثامنا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

٨٥ - عرضت المديرة التنفيذية تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (DP/FPA/2003/11)، وتطرقت إلى قضايا السياسة العامة، وأبرزت العناصر المالية الرئيسية للميزانية، وردت على الشواغل التي أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها (DP/FPA/2003/12). كما عرضت الاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٢ (DP/FPA/2003/13). وأكدت أن اقتراح الميزانية يجسد العملية الانتقالية التي يمر بها الصندوق ويستهدف تمهيد الطريق لتنفيذ النتائج المدرجة في الميزانية، بما فيها تعزيز قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على تقديم المساعدة إلى البلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت أن الميزانية المقترحة توفر دعما أكبر للمكاتب القطرية، ونموا حيثما يمكن الإنفاق عليه، واحتواء للتكاليف حيثما تقتضي الضرورة ذلك. وأكدت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل على مواءمة الإطار التمويلي المتعدد السنوات مع الميزانية، وأعربت عن أملها في أن تقدم الميزانية المقبلة مع الإطار التمويلي المتعدد السنوات في نفس دورة المجلس التنفيذي. وأشارت إلى أن الحالة المالية للصندوق في عام ٢٠٠٣ تعتبر حالة جيدة، وذكرت أن إيرادات الصندوق قد زادت إلى حد أمكن فيه سد ثغرة التمويل بأكملها الناجمة عن خسارة إحدى المساهمات الكبيرة.

٨٦ - وقدم مدير شعبة الخدمات الإدارية عرضا بالشرائح لمقترحات الميزانية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. كما استرعى الانتباه إلى مذكرة المعلومات الأساسية التي وزعت لتوفير معلومات إضافية عن عمليات إعادة تصنيف الوظائف والروابط بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وتقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٨٧ - وخلال المناقشة، أعربت وفود عديدة عن تأييدها القوي للميزانية المقترحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ورحبت بتركيز الصندوق على تعزيز المكاتب القطرية، بما في ذلك عن طريق تنفيذ التصنيف الجديد للمكاتب القطرية؛ وتنمية الموارد البشرية، وتبادل المعارف. وأعربت الوفود عن الشكر للصندوق لما أصدره من وثائق ومواد تكميلية ممتازة وكذلك للإحاطات الإعلامية غير الرسمية التي عقدت قبل الدورة. وأشارت الوفود إلى أن الميزانية تشكل عنصرا أساسيا في تحقيق نتائج العملية الانتقالية للصندوق. وشددت الوفود على أن الصندوق يضطلع بدور محوري في مساعدة البلدان على بلوغ أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد انقضاء خمس سنوات، والأهداف الإنمائية للألفية. ورحبت الوفود بزيادة النفقات المخصصة للأنشطة البرنامجية. ورحبت كذلك بزيادة مشاركة الصندوق في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وكذلك في العمليات القطرية مثل ورقة استراتيجية الحد من الفقر والنُّهُج القطاعية. وأشار عدد من الوفود إلى أن الصندوق يسهم بقدر كبير في تحسين المساواة بين الجنسين.

٨٨ - وأشارت عدة وفود إلى ضرورة التزامن بين دورات الميزانية والإطار التمويلي المتعدد السنوات ورحبت بالأنباء التي تفيد بأن الصندوق يخطط في المستقبل لتقديم الميزانية والإطار التمويلي في الدورة نفسها. وأحاطت الوفود علما بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بما في ذلك التعليقات على عمليات إعادة تصنيف الوظائف والميزنة القائمة على النتائج. وأعلنت وفود عديدة أنها تقدر المعلومات الإضافية التي وفرها الصندوق بشأن عمليات إعادة تصنيف الوظائف والروابط بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات والميزانية. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان الصندوق قد نظر في الكيفية التي سيرصد أو يقيم بها نتائج/آثار استثماره الاستراتيجي في تنفيذ التصنيف الجديد للمكاتب القطرية. وتساءل الوفد أيضا عما إذا كانت عمليات إعادة تصنيف الوظائف وإنشاء وظائف جديدة ستسفر عن تحسين قدرات الموظفين على مستوى المكاتب القطرية؛ مما سيؤدي إلى زيادة القدرة على تلبية التزامات البرمجة.

٨٩ - ورحب عدد من الوفود بإطار الرصد والتقييم واستفسر عن النقاط المرجعية لقياس فعالية تنفيذ البرامج. وشجع أحد الوفود الصندوق على اطلاع الدول الأعضاء على أفضل

ممارساته. وطلب أحد الوفود أن يعتمد الصندوق مصطلحي ''الرعاية الصحية الإنجابية'' و ''الخدمات الصحية الأولية، بما فيها الصحة الإنجابية'' عوضا عن مصطلح ''الخدمات الصحية الإنجابية''. ودعا الوفد نفسه إلى اتباع نهج شامل إزاء الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك استخدام نموذج ''العناصر ألف وباء وجيم'' (AB C model).

٩٠ - وأهاب عدد من الوفود بالمانحين، بعد الإشارة إلى احتياج الصندوق إلى المزيد من الموارد الأساسية، أن يزيدوا مساهماتهم في الموارد الأساسية ومشاركتهم في تحمل الأعباء. وأعلن وفدا كندا والسويد أنهما سيزيدان مساهماتهما الأساسية في الصندوق في عام ٢٠٠٤.

٩١ - وأعرب وفد النرويج عن تأييده القوي لجهود الصندوق الرامية إلى ربط تخفيف حدة الفقر بالصحة الإنجابية والسكان والمسائل الجنسانية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، كما أثنى على الدور القيادي الذي يضطلع به الصندوق في تعزيز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبخاصة العمل الذي ينفذه الصندوق في ميدان الصحة الإنجابية. واغتنم الوفد الفرصة للإعراب عن رفضه الشديد للادعاءات الكاذبة التي تقدمت بها منظمة خارجية (في أعقاب الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣) والتي تفيد بأن النرويج قد تشككت في موثوقية الصندوق في المسائل المالية. وشدد الوفد على أن ذلك ليس صحيحا على الإطلاق وأكد أن النرويج على اقتناع بأن الصندوق ينفق مساهماتها بحكمة وكفاءة. وأضاف الوفد أن صورة إيرادات الصندوق أفضل مما كان متوقعا في السابق وأن عدد البلدان المساهمة قد نما بصورة كبيرة. وأعلن الوفد أن ذلك يمثل انعكاسا حقيقيا للثقة التي تكنها البلدان المانحة للصندوق وللدعم السياسي القوي الذي يتمتع به.

٩٢ - وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه يواصل إجراء حوار نشط مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والصين فيما يتعلق بالمسائل التي حالت دون تمويل حكومته للصندوق. وأعلن الوفد، بعد أن أشار إلى أن بلده غير قادر قانونا على تمويل الصندوق في الوقت الحاضر، أنه ما فتئ يشجع الصين على اعتماد سياسات جديدة تزيل التدابير القسرية من برامجها لتنظيم الأسرة. وشجع الوفد الصندوق على مواصلة جهوده لبلوغ تلك الغاية وأكد أن بلده ما زال ملتزما بتمويل الصندوق وأنه سيواصل حواره مع الصين والصندوق.

٩٣ - وأعلن وفد الصين أن بلده يقيم منذ الثمانينات علاقة طيبة للغاية وتعاونا بناء مع الصندوق. وذكر أن برامج الصندوق تضطلع بدور هام في تعزيز تنمية المجتمع والاقتصاد في الصين. وأعرب الوفد عن أسفه لأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى استخدام السياسة الداخلية الصينية ذريعة لحجب مساهمتها في الصندوق. وأشار الوفد إلى أنه في مطلع شهر

آب/أغسطس قام مساعد وزير الخارجية الأمريكي بزيارة الصين وأقر بأن البرامج التعاونية التي تجري بمساعدة صندوق السكان لها أهمية كبيرة بالنسبة للصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والخدمات الصحية. وأعرب الوفد عن الأمل في أن تساعد تلك الزيارة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على اكتساب المزيد من التفهم لقضية السكان في الصين وأن تدعم تأييدها للتعاون بين الصين والصندوق. وناشد الوفد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تستأنف مساهمتها في الصندوق في وقت قريب.

٩٤ - وشكرت المديرة التنفيذية الوفود على دعمها وأعربت عن تقديرها لكندا والسويد لإعلانيهما بشأن زيادة المساهمات الأساسية في عام ٢٠٠٤. وأعربت عن أملها في أن توفر الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ٢٠٠٤ دافعا حقيقيا لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر. وأكدت للمجلس التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يبذل قصارى جهده للتنسيق بين جميع أنشطته والإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأكدت المديرة التنفيذية أن الصندوق يقوم بتعزيز الإدارة القائمة على النتائج وأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات سيستخدم بصورة منتظمة لأغراض الرصد والتقييم. وفيما يتعلق بعمليات إعادة تصنيف الوظائف، أشارت إلى أنها تجري وفقا للمعايير الراسخة للجنة الخدمة المدنية الدولية.

٩٥ - وفيما يتصل بالتعليق على مصطلحات الصحة الإنجابية، أكدت المديرة التنفيذية أن ولاية الصندوق ومصطلحات الصحة الإنجابية مشتقة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشارت إلى أن المجالات البرنامجية الأساسية للصندوق قد أيدها المجلس التنفيذي بمقرره ١٥/٩٥ وأن المقرر يذكر أن برنامج الصندوق يجب تنفيذه بما يتفق تماما مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأيد المجلس مواصلة استخدام المجالات البرنامجية الأساسية الواردة في المقرر ١١/٢٠٠٠. وفيما يتعلق بنهج ''العناصر ألف وباء وجيم'' للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أوضحت المديرة أن الصندوق، تمشيا مع توافق الآراء الدولي، يعزز العناصر الثلاثة جميعا - ألف وباء وجيم - في آن واحد.

٩٦ - وأعربت نائبة المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) عن الشكر للمجلس التنفيذي على موافقته على ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وللزيادة في المساهمات التي أعلنتها السويد وكندا، وأشارت إلى أن ذلك سيمكن الصندوق من تنفيذ نتائج العملية الانتقالية وسيشكل الأساس المؤسسي اللازم لاستخدام الموارد العادية الإضافية التي تمس الحاجة إليها. وأعلنت نائبة المديرة أنه يجري تنظيم حلقات عمل على نطاق الصندوق لتعريف جميع موظفي الصندوق - في المقر والميدان - بنتائج العملية الانتقالية ولإحداث تغيير ثقافي في المنظمة. وأضافت أن موظفي الصندوق هم الذين يقومون بتيسير عقد حلقات العمل.

وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحها بعض أعضاء المجلس التنفيذي بشأن مسألة الأموال المُرحَّلة في السنوات الأخيرة، أوضحت نائبة المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) الأسباب وراء زيادة النفقات ونقصها في نهاية السنة. وفيما يتعلق بالصناديق الاستئمانية، أشارت إلى أن إدارة الصندوق تقوم باستعراض استرداد التكاليف وتدرس أيضا صيغة الصناديق الاستئمانية المواضيعية لاحتمال تطبيقها فيه.

٩٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٣/٣٨: تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥.

## تاسعا البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٩٨ - استعرض المجلس التنفيذي مشروع وثائق البرامج القطرية لكل من ليسوتو (DP/FPA/DCP/LSO/4)، وجمهورية الكونغو (DP/FPA/DCP/COG/3)، وسيراليون (DP/FPA/DCP/SLE/3)، وإكوادور (DP/FPA/DCP/ECU/4).

٩٩ - وعند مناقشة مشاريع البرامج القطرية للمنطقة الأفريقية، أعربت الوفود عن التقدير لتركيز الصندوق على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأشارت إلى أن الوقاية يجب أن تدمج في جميع برامج الصحة الإنجابية وألا تكون برنامجا ينفذ عموديا. وأُشير إلى أن المنظمات غير الحكومية بوسعها الاضطلاع بدور حيوي الأهمية في ربط السياسات الوطنية على المستوى المركزي بالأنشطة على المستوى المحلي. وطُلبت معلومات إضافية بشأن المؤشرات الديمغرافية. وأعربت وفود من عدد من البلدان التي توجد بها البرامج عن التقدير للدعم الذي يقدمه الصندوق لبلدانها.

١٠٠ -وأشارت مديرة شعبة أفريقيا إلى أن جميع برامج الصندوق القطرية تشمل مؤشرات ديمغرافية محددة بالتفصيل في الإطار المنطقي لكل برنامج. وأكدت المديرة أن سياسة الصندوق هي إدماج الوقاية من الإيدز في برامج الصحة الإنجابية. وأشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية تشارك في جميع مراحل إعداد البرامج، بما في ذلك مراحل التخطيط والتطوير، فضلا عن تنفيذ البرامج وتقييمها.

١٠١ -وفيما يتعلق بمشروع البرنامج القطري لإكوادور، شدد أحد الوفود على ضرورة مكافحة الأمراض التي تنتقل عدواها عن طريق الاتصال الجنسي، بما فيها الإيدز، ومعالجة احتياجات نساء الشعوب الأصلية والنساء الإكوادوريات من أصل أفريقي بصفة خاصة.

١٠٢ - وردت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن أشارت إلى أن التركيز على العمل مع مجموعات الشعوب الأصلية وعلى الوقاية من الإيدز، خاصة فيما بين المراهقين والشباب، مسألة مُنحت الأولوية في البرنامج الجديد لإكوادور. وشكرت المديرتان المجلس التنفيذي على تعليقاته وأعلنتا أنها ستنقل إلى البلدان المعنية.

١٠٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمشروع وثائق البرامج القطرية لليسوتو وجمهورية الكونغو وسيراليون وإكوادور، وبالتعليقات عليها.

## عاشرا - مسائل أخرى

١٠٤ - استعرض أعضاء المجلس التنفيذي ورقة الاجتماع المتعلقة بمقترحات الزيارات الميدانية المشتركة في عام ٢٠٠٤ (DP/2003/CRP.18). وأحاطوا علما بالتقرير والتعليقات عليه وأحالوها إلى مكاتب المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي للمتابعة.